

من الوزير الأول
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع : حول تأمين عمليات التحويل البنكية المنجزة من قبل الهياكل
العمومية التونسية بالخارج.

أما بعد، فإن هذا المنشور يهدف إلى توضيح الأساليب والإجراءات
الواجب اتباعها من قبل الهياكل العمومية التونسية المنتصبة بالخارج لتأمين
عملياتها المالية مع البنوك وتوفير شروط السلامة الضرورية للموارد
المتوفرة لديها بالخارج في إطار القيام بمشمولاتها.

وتتمثل هذه الأساليب والإجراءات في ما يلي :

1- وجوب التقيد بتراتب الصرف الجاري بها العمل والقاضية بتحويل
كامل المداخل المنجزة في الخارج إلى البلاد التونسية .

2- تمويل حسابات التصرف المفتوحة لدى البنوك الأجنبية إنطلاقا من
الحسابات المفتوحة لدى البنوك بتونس بأوامر صادرة عن الإدارات المركزية،
وعدم القيام بهذا التمويل عن طريق الموارد الذاتية المتحصل عليها بالخارج
عبر حسابات مفتوحة للغرض .

3.- فتح الحسابات البنكية بالخارج لدى بنك أجنبي مراسل للبنك المركزي التونسي أو لأحد البنوك التونسية كلما أمكن ذلك .

4.- موافاة البنوك الأجنبية بالمعرفات البنكية للحسابات المفتوحة لدى البنوك التونسية المستفيدة من عمليات التحويل والإتفاق معها على أن تقتصر العمليات البنكية بينها على السحب من الحسابات المفتوحة لديها بعنوان إيداع الإيرادات، لفائدة هذه الحسابات. ويمكن هذا الإجراء المنظومة الإعلامية للبنك الأجنبي من الرفض الآلي لأي إذن بالتحويل غير مطابق لما هو متفق عليه مسبقا.

5.- القيام بكل عملية تحويل أو سحب بواسطة أوامر مؤمنة برمز سري يقع الإتفاق على دلالاته مسبقا مع البنك المتعامل معه في حالة إصدار الأمر بواسطة التلكس.

6.- إعطاء معلومات دقيقة إلى البنك حول صفة وهوية الأشخاص المخول لهم القيام بعمليات السحب أو التحويل وكذلك أنموذجا من توقيعهم، على أن يتم الإذن بالدفع أو بالتحويل بإمضاء مزدوج على وثيقة أصلية. وبذلك تكون عمليات التحويل والسحب بالخصوص مؤمنة ضد إمكانية التصرف فيها من قبل أطراف أخرى.

7.- قيام محاسب الهيكل العمومي المتواجد بالخارج بمتابعة مستمرة ودقيقة لوضعيات الحسابات البنكية من خلال الإطلاع اليومي على الكشوفات وكذلك بإجراء عمليات المقاربة البنكية شهريا.

8.- ضرورة التعامل قدر الإمكان مع البنوك الأجنبية بلغة بلاد الاعتماد وباللغة الإنكليزية إذا تعذر ذلك.

9.- حث الشركات التونسية كثيرة التعامل مع الخارج، على الانخراط في شبكة "سويفت" (SWIFT) للقيام بعملياتها المالية بتونس وبالخارج بصفة مؤمنة وبأسرع الأوقات.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، فالمرغوب من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية الحرص على تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل العناية والدقة.

والسلام.

مدير الأول

مدير الشؤون الحكومية

مدير الشؤون الاقتصادية

مدير الشؤون الخارجية

مدير الشؤون القانونية